

Distr.: General
23 July 2019
Arabic
Original: Russian

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٩

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ - ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ١٩ (و) من جدول الأعمال

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان:

حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيّه نص البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي خلال اجتماع التنسيق والإدارة الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ١٩ (و) من جدول أعماله المعنون "المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: حقوق الإنسان" (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ١٩ (و) من جدول الأعمال.

(توقيع) ف. نيبنزيا



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي خلال اجتماع التنسيق والإدارة الذي عقده
المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ١٩ (و) من جدول أعماله المعنون
"المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: حقوق الإنسان"

٦ تموز/يوليه ٢٠١٩

سيدتي الرئيسة،

نود أن نغتنم فرصة النظر في هذا البند الفرعي لكي ندلي بتعليقات على جوانب معينة
من أعمال اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وجدير بالذكر أن المهمة الرئيسية لهذه الهيئة إنما هي النظر في التقارير الوطنية المقدمة من الدول
الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقديم توصيات بناء على
تلك التقارير. ووفقا لما جاء في تقرير اللجنة عن دوريتها الثالثة والستين والرابعة والستين (E/2019/22-
E/C.12/2018/3)، الذي قَدِّم إلى المجلس كي ينظر فيه، فقد نجحت اللجنة في النهوض بمهمة صعبة تتمثل
في التقليل إلى أدنى حد من عدد التقارير القطرية التي لم يُنظر فيها بعد. ومع ذلك، لا ينبغي أن نغفل عن
أن هذه النتائج يمكن تحقيقها لا بفضل ما اضطلع به من أعمال بغية تبسيط أنشطة اللجنة فحسب،
ولكن أيضا بفضل الوقت الإضافي الذي حُصِّص لاجتماعات اللجنة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

وقد لاحظنا، في هذا السياق، أن اللجنة لم تستخدم في أحيان كثيرة الوقت المخصص
للاجتماعات الرسمية على أكمل وجه. ففي العام الماضي وحده، عقدت اللجنة قرابة ١٠ اجتماعات
مع منظمات غير حكومية ومع أوساط أكاديمية وكيانات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بدلا من أن تقوم
بترشيد استخدامها هذا الوقت للحوار مع الدول الأطراف في العهد.

ومما يدعو إلى القلق الاتجاه المتزايد لدى أعضاء اللجنة إلى اعتماد تفسير متساهل للسلطة المخولة
إيهم. ولا نملك إلا أن نعرب عن قلقنا بشكل خاص إزاء ما يقوم به الخبراء من قبول التعليقات العامة
والبيانات التي تدلي بها اللجنة والتي ستصبح ملزمة للدول في المستقبل باعتبارها معايير إلزامية جديدة. ونود
أن نذكّر أن هذه الهيئة ليس لديها وظيفة شارعية، وأن هذه الوثائق لا تمثل سوى الرأي الشخصي لأعضائها.
وإضافة إلى ذلك، فإنه يتضح من المرفق الثاني للتقرير أنه لا يؤخذ بآراء جميع الخبراء بنفس الدرجة.

وفي الختام، نود أن نطرح أسئلة حول مشروعية قيام اللجنة بعقد اجتماعات مشتركة مع لجنة
حقوق الإنسان، ومشروعية وضع خطط لإعداد قائمة موحدة بالمسائل المتعلقة بالإبلاغ من جانب
الدول. فمثل هذه المحاولات لتوحيد عمل اللجنتين تثبت بوضوح التجاهل السافر لأحكام الصكوك
القانونية المنشئة لهما.

وشكرا لاهتمامكم.